اقتصاديات التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة حالة : الإمارات العربية المتحدة)

هيثم عبد الله سلمان(*)

ملخص

تعد التجارة الإلكترونية إحدى أهم محاور الاقتصاد المعولم الجديد الذي شاع انتشاره بعد نضوج الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وما صاحبها من بروز العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتمتع بالمعرفة والابتكار على كافة الصعد ، فقد استثمرت الاقتصادات العالمية كافة الفرص المتاحة داخل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات . . . الخ ، فضلا عن أيجاد امثل السبل لانتاج الفرصة البديلة ، وتيسير المبادلات التجارية ، وإيجاد سلع لم تكن موجودة قبل ذلك ، وزيادة كفاءة وإنتاجية راس المال . . . الخ . مما أدى الى تبني دول مجلس التعاون الخليجي التجارة الإلكترونية في تبادلاتها التجارية وذلك للخصائص التي تميزت بها هذه التجارة عن سواها ، بهدف رفع مستوى نموها الاقتصادي الذي تعانيه اقتصاداتها .

مقدمة

تعد التجارة الإلكترونية إحدى النتاجات المهمة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي شاع استخدامها بالأوساط التجارية العالمية مطلع عام 1995 . حيث أضفت الثورة التكنولوجية الإلكترونية حسب ما أطلق عليها الخبير التكنولوجي "زبيجينو بريزنسكي" تغيرات سريعة تمثلت بالحاسوب الشخصي والشبكة العالمية (الانترنيت) والألياف البصرية وتكنولوجيات الهندسة البيولوجية ...الخ ، التي حسمت نتائجها من خلال رفع المهارة والكفاءة الشخصية وتيسير المبادلات التجارية وسرعة الاتصال والتصنيع المرن وتدويل الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتقانات الهندسة الوراثية وسلالات البذور المحسنة والمطورة وراثياً . إذ أصبحت الثورة التكنولوجية الإلكترونية من الوسائل المهمة لرفع مستويات النمو الاقتصادي في كافة الاقتصادات العالمية،

(*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة / مركز دراسات الخليج العربي.

فقد تواجدت في كل مكان في البيت ، المكتب ، المدرسة ، والبنك ...الخ . واصبح التمييز غير واضح ما بين راس المال البشري وراس المال المادي ، فالمهارات والمعرفة يمكن إيجادها بنفس أموال الاستثمار التي تنشئ راس المال المادي ، بذلك حلت تكنولوجيا المعلومات محل راس المال المادي كعامل رئيس من عوامل الإنتاج . وبهذا أصبحت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية شرطاً ضرورياً وشرطاً كافياً ، لقيام التجارة إلكترونية ، التي مزجت بين راس المال المادي (الاستثمارات المادية : الآلات ، المعدات) وراس المال البشري (الموارد البشرية : التعليم والتدريب والبحث والتطوير) . وتبعاً لأهمية التجارة الإلكترونية في الاقتصادات العالمية وبلوغها ترليون دولار عام 2002 ، سعت دول مجلس التعاون الخليجي على البدء في تبني التجارة الإلكترونية في تبادلاتها التجارية ، وبما ينسجم مع إمكاناتها وأهدافها الاقتصادية .

مشكلة البحث

تدني استخدام الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لمعظم الأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، اثر سلباً على عدم رواج التجارة الإلكترونية في اقتصاداتها .

هدف البحث

التعرف على واقع استخدام التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي ومهام عملها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وسبل تنميها .

فرضية البحث

لم تتمكن البنى التحتية للمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي من إدخال التجارة الإلكترونية في تعاملاتها التجارية .

خطـــة البحث :

وتتضمن الآتي :

1- مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها .

2- خصائص التجارة الإلكترونية ومجالاتها .

3- واقع اقتصاديات التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي

3-1- مؤشر الحصول على الانترنيت .

3-2- مؤشر البـحث والتطـويـر .

3-3- مؤشر التنميـة البشـريـة .

4- اقتصاديات التجارة إلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

4-1- القطـاع العـــام .

4-2- القطـاع الخـــاص .

4-2-1- الغرف التجارية .

4-2-2- منظمـات المجتمـع المدنـي .

5- الاستنتاجات والتوصيات

1- مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها

مما لاشك فيه أن التجارة الإلكترونية من السمات البارزة التـي راج اسـتخدامها فـي الأوساط التجارية العالمية . اثر التطورات الكبيرة التي شهدتها الثورة التكنولوجية الإلكترونيـة في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ومما ساهم اكثر في رواجها بروز المتغيرات الدولية (العولمة ، التحرير والانفتاح ، والتكـتلات الاقتـصادية ، واليـة الاقتـصاد الحـر ورواج الخصخصة، فضلاً عن منظمة التجارة العالمية ، والثورة التكنولوجية والمعلوماتيـة) والتـي أسهمت جميعاً في رفدها للتجارة الإلكترونية بكل مقومات النجاح والانتشار حيث امتزجت جميع تلك المتغيرات بولادة مفهوم جديد آلا وهو التجارة الإلكترونية وما تبعها من مفاهيم .

1 -1- مفهوم التجارة الإلكترونية

تعدد مفهوم التجارة الإلكترونية حسب الجهة المستفيدة منها فمنهم من يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية على مجمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (المؤسسات والشركات والإفراد) المعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات (النصوص والصوت والصورة) وما تحدثه تأثيرات التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية على المؤسسات والعمليات التي تتحكم بالفعاليات التجارية (رشيد وعبد الوهاب ، 2002 : 96) . في حين يعرفها عالم الانترنيت بأنها عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنيت ، أما عالم الاتصالات فيعرفها بأنها وسيلة من اجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية أخرى ، أما عالم الأعمال التجارية فعرفها بأنها عملية تطبيق التقنية من اجل جعل المعاملات التجارية تجرى بصورة تلقائية وسريعة ، في حين عرفها عالم الخدمات بأنها أداة من اجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمد راء في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفأتها والعمل على إيصال الخدمة (الحرك ، 2004 : 1) . ومن تلك المفاهيم يتبين إن التجارة الإلكترونية لها أفاق متعددة الأشكال وذلك تبعاً لنوع المستفيد منها مثل البنوك الإلكترونية والتسوق الإلكتروني وشراء الأسهم وبيعها والبحث عن عمل والقيام بمزادات والتعاون مع بقية الأفراد في عمل بحث ما ...الخ . ومن المفاهيم الخاصة بالتجارة الإلكترونية ما يأتي:

أ) التجارة الإلكترونية البحتة والجزئية : هناك عدة أشكال للتجارة الإلكترونية وذلك تبعاً لدرجة تقنية كل من المنتج والعملية والوسيط ، فعندما يكون الوكيل ملموس (مادي) والسلعة ملموسة والعملية ملموسة ، فانه شكل التجارة سيكون التجارة التقليدية البحتة ، وعندما يكون الوسيط رقمي والسلعة والعملية رقمية ، فانه شكل التجارة سيكون التجارة الإلكترونية البحتة . وإذا امتزجت التجارتين من خلال أحد العوامل الثلاثة أصبحت رقمية والبقية ملموسة أو العكس ، فان شكل التجارة سيكون التجارة الإلكترونية الجزئية ، فمثلاً

إذا اشتريت كتاباً من موقع " امازون " فان شكل التجارة هو التجارة الإلكترونية الجزئية، أما إذا اشتريت برمجيات فان شكلها هو التجارة الإلكترونية البحتة (الحرك ، 2004: 3)

ب) البرمجيات : وتشمل برمجيات التشغيل والإبحار بالانترنيت فضلا عن حزم التجارة الإلكترونية وهي برمجيات خاصة تسمح بإتمام عملية البيع والشراء عبر الانترنيت .

ج) الويب : وهي مواقع انترنيتية لتبادل المعلومات بين ألحوا سيب الآلية بشفافية تامة تكفل الاستمرارية في تبادل البيانات تحت كل الظروف .

د) جدار النار : آلية تستعمل لمنع الدخول غير المرخص له الى الشبكة الداخلية للشركة في برامج التجارة الإلكترونية من اجل حماية المعلومات وتفاصيل الزبائن من الاستخدام غير المرخص (ثكار ، 2001 : 262) .

2.1 أهمية التجارة الإلكترونية

لقد عكست التجارة الإلكترونية معظم برامج الثورة التكنولوجية الإلكترونية ، سواءً من حيث تصنيع الإنتاج أو بيعة ، فاصبح ذلك الإنتاج في المكان الأرخص ثمناً ، واصبح ذلك ممكناً بسبب التحسينات الهائلة في تكنولوجيات النقل والاتصال ، سواءً من حيث نوع السلع (الملموسة، غير الملموسة) أم من حيث طريقة البيع أو الاتصال . وعلى أساس ذلك ستحدث التجارة الإلكترونية تأثيرات اقتصادية واجتماعية ستزيد من الترابط في الاقتصاد وخاصة في وحدات العمل والتأثير في عامل الوقت وموقع السوق ودور الوسيط التجاري فضلاً عن الإجراءات المالية والإدارية والكمركية (رشيد وعبد الوهاب ، 2002 : 93) . وبذلك عدت التجارة الإلكترونية إحدى أهم وسائل التجارة الدولية في الاقتصادات العالمية المتقدمة لرفع معدلات نموها الاقتصادي .إذ استخدمت التجارة الإلكترونية ، الانترنيت في كل تعاملاتها التجارية ، ونظراً لتركز مستخدمي الانترنيت في الدول المتقدمة فقد حققت مانسبته 80 % من مجموع المبادلات التجارية العالمية ، استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 92 % منها وبقيمة بلغت 301 مليار دولار عام 1998 (تاجري ، 2002) ، وقد ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية من أجمالي الشركات العالمية من 24 % عام 1998

الى 56 % عام 2000 (العياش ، 1999 :98) ، تركزت تعاملاتها بين شركة تجارية وأخرى Business-to-Business ما نسبته 80 % من مجمل حجم التجارة الإلكترونية ، في حين أسهمت تعاملات شركة تجارية ومستهلك فردي Business-to-Consumer ما نسبته 20 %، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتركز اهتمام الشركات المطوره لتطبيقات هذه التقنية وتوسيع انتشارها لتطال المستوى الفردي في جميع أنحاء العالم (العياش ، 1999 :99) ، وخاصة الشركات الصغيرة التي ترى أن جل مشاكلها تأتي من مشكلة التسويق (محدودية حجم السوق المحلي) ، بل يعد أهم من عملية التمويل لمشاريعهم (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 : 35) .

ونتيجة لأهمية التجارة الإلكترونية في اقتصادات الدول المتقدمة ، فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 إطاراً قانونياً يتيح للمتعاملين بالتجارة الإلكترونية حقوق وامتيازات تضمن تعاملاتهم سواءً من الناحية الفنية أو غيرها .

وبالرغم من أهمية التجارة الإلكترونية في مجمل النظم الاقتصادية آلا أن الخصائص الكاملة لأي تكنولوجيا جديدة ومن ضمنها التجارة الإلكترونية لا تبدو واضحة الى أن يتم تحويل الإطار الاجتماعي ليتسنى استيعابها وهذا ما نلاحظه في الدول العربية التي لاتزال بحاجة كبيرة لتحسين البنية التحتية الخاصة بالتجارة الإلكترونية ومايؤل عنها من استخدام الانترنيت الذي ما يزال محدود جداً ، ومن المقدر أن نسبة المتصلين مع الانترنيت حوالي 1 % ، علماً بان هناك تفاوتاً كبيراً من دولة الى أخرى ، وتعد الإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر اكثر تقدماً من بقية الدول العربية في هذا المجال (دراسة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية، 1999 : 66) .

2. خصائص التجارة الإلكترونية ومجالاتها

اتسمت التجارة الإلكترونية بخصائص كثيرة اعترفت بها جميع الهيئات والمنظمات الدولية ، نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ولاسيما تكنولوجيا المعلومات التي دخلت مجالات مختلفة حاملة معها تغييرات في إدارة الإنتاج والممارسات التجارية . وتبعاً لتلك الخصائص تعددت اوجه التجارة الإلكترونية ومجالاتها في مجمل الأنشطة الاقتصادية التجارية منها والصناعية والخدمية على حداً سواء ، ومن أهمها الزيادة الهائلة في الإنتاجية بكل أنواعها بفعل التغيير الجذري الذي حدث في قوى الإنتاج (رشيد وعبد الوهاب ، 2002 : 94) ، وخفض كلف الإنتاج الى أدنى مستوى ومضاعفة الأرباح الى أقصى مستوى ممكن ، فضلاعن تيسير العمليات التجارية وعمليات التحويل الخارجي وفتح الأسواق الخارجية ، وإيجاد وظائف ومهن ذات مهارات عالية متمثلة بالمعرفة والابتكار ، وشركات غير تقليدية (الإلكترونية) غير ملموسة مقرها الموقع الإلكتروني الويب وانتاجها البرمجيات : الأقراص المدمجة ، الخدمات المالية ، خدمات الاتصالات والخدمات التجارية والترفيهية والبريدية ، فضلا عن مجالات الإعلان والترويج ومنح الامتيازات والتراخيص .

آلا أن الخصائص الكاملة لأي تكنولوجيا جديدة ولاسيما التجارة الإلكترونية لن تبدو واضحة مالم يتم تحويل الإطار الاجتماعي ليتسنى استيعابها من خلال هيكل مؤسسي محدد وبنية تحتية عملية ونظام قيم يستطيع استيعابها (ألاسكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 ، 42)، ونظام سياسي ينبثق منه نظام قانوني يجيز استخدامها ، لانه لايمكن تحقيق أي تغيير في ظل غياب الإرادة السياسية . ومن تلك الخصائص الكثيرة تتضح المجالات المهمة التي تستقي منها التجارة الإلكترونية مهامها ، ومنها التبادل التجاري ، تبادل وتدفق المعلومات ، التحويلات الخارجية كإرسال الحوالات المالية والفواتير والكمبيالات ، والتحويلات والمعاملات الداخلية من خلال الحكومة الإلكترونية ، عمليات الشحن والتخليص الكمركي ، التنبوء بالطلب من خلال دراسة السوق الدولية وبالتالي عمل البحوث الخاصة بالأسواق ، فضلا عن توفير المعلومات والفرص التجارية ، وعقد الاجتماعات والتفاوض بشكل فوري ، واقامة تكامل مؤسساتي يشمل

شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية ، 1999 : 67) .

وهكذا فأن التجارة الإلكترونية غيرت من أهمية القطاعات الاقتصادية الثلاثة التي كان يتصدرها القطاع الإنتاجي ثم القطاعين التوزيعي والخدمي ، حسب الترتيب العالمي الى تقدم القطاع الخدمي عن القطاعين الإنتاجي والخدمي ، اثر التغير الكبير الذي أحدثته الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من خلال رفع حجم تجارتها العالمية من ترليون دولار عام 2002 الى 1,300 ترليون دولار عام 2003 (السنيدي ، 2004 : 1) .

وبهذا يمكن القول أن التجارة الإلكترونية من شانها إعادة تنظيم التجارة والأعمال والهيكل الإنتاجي والنظم المؤسساتية وبما يتوافق مع ثورة المعلومات خاصة في الاقتصادات المترابطة فيما بينها ، إذ يجب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد النقدي (الكمركي) الخليجي وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، فضلا عن منظمات المجتمع المدني (الحكومية وغير الحكومية) والقطاع الخاص لدعم وبلورة استراتيجية كتلويه تضمن حقوق البلاد العربية من خصائص ونتاج التجارة الإلكترونية ، ولا ينبغي أن تكون البلاد العربية عنصر مراقب فقط ، ولكن الخوض في المشاركة والدخول مع متغيرات الاقتصاد الدولي بما يتيح الاستفادة القصوى من هكذا متغيرات وخاصة في الصناعات التي تمتاز بها البلاد العربية من ميزات تنافسية ونسبية وضيق السوق أهم ماتعانية مثل هذه الصناعات .

3. واقع التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي

بعدما عرفنا أهمية التجارة الإلكترونية في الاقتصادات العالمية وما نتج عنها من خصائص أبرزتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، فقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي في تعاملاتها الخارجية على هكذا نمط من التجارة ، الآ أن إقرارها ضمن القوانين والتشريعات الحكومية لم تشرع لحد الآن ، عدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصدرت قراراً بضرورة استخدام تقنية التجارة الإلكترونية على الصعيدين الحكومي والخاص وذلك عام 1999 في إطار

حملاتها التسويقية لجعل أمارة دبي مركز تجاري عالمي في المنطقة ، وبذلك وفرت خدمة الانترنيت بواسطة اتصالات دولة الإمارات العربية المتحدة (العياش ، 1999 : 103) . وبهذا دخلت التجارة الإلكترونية حيز التنفيذ خاصة في دولة الإمارات رغم ما تتيحه هذه التجارة في الاقتصادات العالمية من أرباح وخفض التكاليف التشغيلية . . .الخ . لذا سوف نستعرض بعض المؤشرات المؤسسية والعلمية والتكنولوجية الخاصة لدراسة واقع هذه التجارة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وهي كالآتي .

3-1 - مؤشر الحصول على الانترنيت في دول مجلس التعاون الخليجي

يعكس مؤشر الحصول على الوسائل الإلكترونية مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات واستجابتها للتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية الدولية التكنولوجية ، وبذلك شاع الانترنيت وتوسعت شبكات استخدامه ، بعده القناة الرئيسة للتجارة الإلكترونية ، فقد احتاج الانترنيت مثلاً 4 سنوات فقط ليصل الى 50 مليون مستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين احتاج الراديو الى ما يقارب 38 سنة والحاسب الآلي الشخصي الى ما يقارب 16 سنة والتلفزيون الى ما يقارب 13 سنة ليصل الى نفس العدد من المستخدمين .

وعلى المستوى العالمي فقد حقق مستخدمي الانترنيت قفزات هائلة حينما ارتفعت من 1,3 مليون مستخدم عام 1993 الى 43 مليون مستخدم عام 1999 ثم الى 100 مليون مستخدم عام 2000 (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 ، 44) (دراسة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية ، 1999 : 65) ، وبالمقارنة فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنيت في دول مجلس التعاون الخليجي 1,087 مليون مستخدم عام 2000 ، ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (1) يتبين أن دولة الإمارات قد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع معدل نصيب الفرد في استخدام الانترنيت حينما بلغت 166,7 مستخدم لكل 1000 نسمة نتيجة للدعم التي توليه حكومة دولة الإمارات لتقديم خدمة الانترنيت بواسطة شبكة اتصالات دولة الإمارات العربية المتحدة وتوفيرها ما يقارب 88000 خط انترنيت ، تصل نسبتها

حوالي 3 % الى عدد سكان دولة الإمارات البالغ 3,11 مليون نسمة وهي الأعلى عربياً (زكي ، 2002 : 23) . في حين بلغ عدد مستخدمي الانترنيت في كلاً من قطر والبحرين ودولة الكويت حوالي 76,4 و 61,8 و 52.7 مستخدم لكل 1000 نسمة على التوالي.

جدول رقم (1)

الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي

البيان / الدولة	عدد المشتركين في الانترنيت لكل 1000 نسمة لعام 2000	عدد المستخدمين للانترنيت لكل 1000 نسمة لعام 2000	عدد الوسطاء لكل 1000 نسمة لعام 1998	عدد ألحوا سيب الشخصية لكل 1000 نسمة لعام 1997
الإمارات	66,8	166,9	6,07	84
البحرين	24,7	61,8	0,62	66,8
السعودية	4,8	14,4	0,01	43,6
عُمان	8,1	20,3	0,3	15,1
قطر	30,6	76,4	0,09	62,7
الكويت	21,1	52,7	3,98	82,9

المصدر :

- ألا سكوا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان ألا سكوا ؛ تحليل النتائج ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص 25 .

أما معدل نصيب الفرد من المشتركين في الانترنيت والوسطاء وعدد ألحوا سيب لكل 1000 نسمة ، فقد تصدرت كذلك دولة الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 66,8 مشترك لكل 1000 نسمة لعام 2000 و 6,07 وسيط لكل 1000 نسمة لعام 1998 و84 حاسوب لكل 1000 نسمة لعام 1997 على التوالي ، وقد يرجع سبب ارتفاع عدد ألحوا سيب في دولة الإمارات الى وجود الكثير من الأجانب في أراضيها (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش

ايبرت ، 2002 ، 6) ، والكويت تأتى بالمرتبة الثانية في عدد ألحوا سيب بحوالي 83 حاسوب لكل 1000 نسمة . وبالمقارنة فلم يكن منذ ثلاث عقود اكثر من 5000 حاسوب في العالم ، في حين بلغ عام 1992 حوالي 35 مليون حاسوب و 118 مليون حاسوب عام 1997 و 200 مليون حاسوب عام 2000 (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 ، 44) . ومن هنا تأتي أهمية وسائل الاتصال الحديثة والمتمثلة بخطوط الهاتف المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التي شهدت تطورات هائلة نتيجة للاستثمارات التي وجهت لقطاع الاتصالات وما شهدته من عمليات خصخصة لبعض مرافق هذا القطاع . ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (2) يتبين أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت معدل نمو مركب بلغ 12,3 % للمدة (1990 - 1998) وهو أعلى معدل نمو تبلغه دول مجلس التعاون الخليجي تليها دولة قطر بنمو بلغ 8 % لنفس المدة ، نتيجة لتعديل أنظمتها المعلوماتية وبما يتلائم مع الأنظمة الجديدة لتبادل المعلومات التجارية ، وفتح أنظمتها للاتصال وتحقيق الاستفادة الكاملة من التدابير المنسقة والمعايير المشتركة والممارسات اللازمة لتوثيق التجارة وبهذا تحُقق تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهدافها في القدرة التنافسية للتجارة الإلكترونية وتيسير التجارة الدولية (الشناوي، 1999 : 149) وبذلك تتحدد القدرة التنافسية لخطوط شبكات الاتصال على كفاءة الشبكة وليس على عدد خطوطها من خلال استخدام خطوط الألياف البصرية ذات النطاقات الرقمية وسرعة استرجاع المعلومات في صور رقمية .

أما مؤشر خطوط الهاتف المستخدمة لكل 1000 نسمة في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت بيانات جدول رقم (2) أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت أعلى قيمة لها

جدول رقم (2)

تطور خطوط الهاتف المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي

البيان / الدولة	خطوط الهاتف المستخدمة (خط)		معدل النمو المركب للمدة (1990-1998)	خطوط الهاتف لكل 1000 نسمه	
	1990	1998		1990	1998
الإمارات	396435	1122564	% 12,3	249,3	404,4
البحرين	93995	157619	% 5,9	188	245,5
السعودية	1234000	1902800	% 4,9	83	90
عُمـــان	107409	214358	% 8	70,6	93,7
قطـــر	92071	150508	% 5,6	190,2	276,6
الكـــويت	319468	427288	% 3,3	150,3	190,9

المصدر :

- المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد (20) ، الأمـم المتحـدة ، نيويورك ، 2000 ، ص 339 .

حينما بلغت 404,4 خط لكل 1000 نسمة عام 1998 بعد أن كانت 249,3 خط لكـل 1000 نسمة عام 1990 . ثم تلتها دولة قطر بقيمة 276,6 خط لكل 1000 نسمة عـام 1998 بعد أن كان 190,9 خط لكل 1000 نسمة عام 1990 . وبهذا قاربت دولة الإمـارات العربيـة المتحدة بما حققته الدول المتقدمة حسب هذا المؤشر والبالغ 500 – 600 خط لكل 1000 نسمة (أبو علي ، 2002 : 43) .

3-2- مؤشر البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد مؤشر البحث والتطوير من أهم السمات التي تميزت بها معظم الدول المتقدمة . فلا يمكن إنجاح أية نهضة تنموية لأية دولة مالم تقترن بالبحـث والتطـوير الـذي يمثـل إحـدى المنظومتين الأساسيتين للاكتساب المعرفة فضلاً عن التعليم / التعلم ، فكلمـا تـضافر هـاتين المنظومتين خاصة في الأجل الطويل ، كلما ارتفعت كفاءة وحيوية منظومة اكتـساب المعرفـة

التي تتأثر بالمحيط العام للمجتمع من خلال العلاقة مع النشاط الإنتاجي ودور الدولة والبعد القومي والبيئة العالمية(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ، 1999 : 134) .

ولتفعيل عملية البحث والتطوير لابد من تفعيل مدخلاته الرئيسة وهما البشر والمال ، فالتركيز على أعداد ومميزات وخصائص العاملين بالبحث والتطوير ومستوى وهيكل الأنفاق عليه ، سيؤثر إيجابياً على مستوى عملية البحث والتطوير من خلال نشر الدوريات المحكمة دولياً وتسجيل براءات الاختراع . ومن خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (3) يتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لم تحظ بالاهتمام الكافي لدعم عملية البحث والتطوير ، فالعاملون بالبحث والتطوير في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال قد حظوا باهتمام عالي مقارناً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى . حيث ارتفعت أعدادهم من 1878 عامل عام 1992 الى 2421 عام 1996 وقد حظوا أيضاً بارتفاع مستوى الأنفاق من 131,1 مليون دولار الى 196,1 مليون دولار للعامين على التوالي ، مما نتج عن هاذين المتغيرين تصدر المملكة العربية السعودية بعدد براءات الاختراع الأمريكية لعام 1997 بحوالي 14 براءة ، وبالمقارنة فقد حصلت الدول العربية في المجال الصناعي على حوالي 370 براءة اختراع في الفترة (1980 – 2000) في حين حصلت كوريا الجنوبية وحدها حوالي 16 ألف براءة اختراع للمدة نفسها (قناة أبو ظبي ، 2004) .

أما نسبة الأنفاق على البحث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي فلم يحظ هو الآخر بالاهتمام الكافي لدول المنطقة عموماً ، فلم تحقق الدول العربية عموماً سوى ما نسبته 0,2 % من ناتجها الإجمالي ، مقارنةً بما حقق على مستوى العالم والبالغ 1,4 % (عساف ، 2003 : 118) ، في حين حققت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أعلى نسبة في العالم حينما بلغ نسبة أنفاقهما الى ناتجهما الإجمالي حوالي 3 % وهو ما يقارب ربع الناتج المحلي الإجمالي المتحقق للدول العربية مجتمعةً . في حين لم تحقق دولة الكويت سوى مانسبتة 0,22 % عام 1996 وهو أعلى نسبة حققته دول مجلس التعاون الخليجي ، تلتها السعودية بنسبة 0,14 % . أما على مستوى الأنفاق على تقنية المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغت حوالي 6 – 8 مليار دولار عام 2003 بلغت حصة دولة الإمارات العربية حوالي 1,25 مليار دولار (النبأ هذا اليوم ، 2004) .

جدول رقم (3)

بعض مؤشرات القدرات البشرية والتقانية في دول مجلس التعاون الخليجي

البيان / الدولة	العاملون بالبحث والتطوير(عامل)		الأنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار)		براءات الاختراع الأمريكية	نسبة الأنفاق الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	
	1992	1996	1992	1996	1997	1992	1996
الإمارات	179	313	10,8	10,9	0	0,03	0,022
البحرين	105	143	1,9	3,7	1	0,04	0,06
السعودية	1878	2421	131,1	196,1	14	0,106	0,138
عُمان	190	382	5,9	10,8	0	0,047	0,07
قطر	74	74	4,3	5,5	0	0,056	0,06
الكويت	878	1130	47,2	67,1	2	0,237	0,219

المصدر :

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، سبتمبر (أيلول) ، 1999 ، ص 313 .

3.3 مؤشر التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي

يُنظر الى مؤشر التنمية البشرية من أهم واشمل المؤشرات التي تعكس نوعية الحياة التي يتمتع بها سكان الدول ، فهو "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها " وهو ما عرفها التقرير الأول الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 (الهيتي، 2002: 131). فهي إذاً عملية خلق بيئة يستطيع الأفراد (السكان) أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكامنة وان يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم ، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية . وبذلك عُدت القدرات البشرية نطاق الأشياء التي يمكن أن يقوم بها الناس أو يكونوها أساساً جوهرياً لتوسيع الخيارات . واثر القدرات الأساسية للتنمية البشرية هي أن تحيا حياة مديدة

وصحية ، وان تكون واسع المعرفة ، وان تمتلك القدرة على الوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق ، وان تكون قادراً على المشاركة في حياة المجتمع . وبدون تلك القدرات تصبح العديد من الخيارات غير متاحة يتعذر الحصول عليها (تقرير التنمية البشرية،2001 : 9)

ويمكن القول بان هناك عدة دعائم للنهوض بالتنمية البشرية ومن أبرزها العدالة بإتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع عامة ، والاستدامة في التنمية بتامين قدرات وطاقات وموارد لأجيال المستقبل ، والديمقراطية وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة ، والإنتاجية وترشيد استعمال الموارد المحدودة ، وتفعيل القدرة البشرية من خلال الاعتماد على النفس لا على العمل الخيري فقط (الهيتي ، 2002 : 133) ، فضلا عن تهيئة المناخ والإرادة السياسية، وتامين حقوق الإنسان في بناء احترام الذات واحترام الآخرين ، وتحقيق الأمن الوطني على الصعيدين الشخصي أو الداخلي و العام أو الخارجي من تفشي الجريمة والصراعات والحروب.

ولقياس مؤشر التنمية البشرية يبرز دليل التنمية البشرية ، فمن خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (4) يتبين أن أربعة من دول مجلس التعاون الخليجي مازالت تُصنف حسب فئة الدول التي يتمتع سكانها بدرجة عالية من التنمية البشرية رغم انخفاض رتبهم والتي انحسرت بين (35 و 43) عام 1997 الى (40 و 48) عام 1999 وهي الإمارات والبحرين وقطر والكويت ، في حين صُنفت السعودية وعُمان ضمن فئة الدول ذات الدرجة المتوسطة رغم ارتفاع رتبهم والتي انحسرت بين (78 و 89) عام 1997 الى (68 و 71) عام 1999 . علما أن الترتيب تبعاً لدليل التنمية البشرية لا يعكس بتاتاً مستوى الرخاء الاقتصادي . فبالرغم من تحقيق مكاسب مؤثرة في التنمية البشرية لكلاً من كوستاريكا وكوريا والبالغ قيمته اكثر من 0,800 في دليل التنمية البشرية لعام 1999 مثلاً ، آلا أن كوستاريكا تمكنت من تحقيق هذا الناتج البشري بنصف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا (بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوستاريكا حوالي 8860 دولار في حين بلغ لكوريا حوالي 15712 دولار) (تقرير التنمية البشرية ، 2001 : 13) .

جدول رقم (4)

مؤشر التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي

البيان / الدولة	دليل التنمية البشرية لعام 1997		دليل التنمية البشرية لعام 1999	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
الإمارات	0,812	43	0,809	45
البحرين	0,831	37	0,824	40
السعودية	0,740	78	0,754	68
عُمـــان	0,725	89	0,747	71
قطـــر	0,824	41	0,801	48
الكويـــت	0,833	35	0,818	43

المصدر :

- ألا سكوا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان ألا سكوا : تحليل النتائج ، الأمـم المتحـدة ، نيويورك ، 2001 ، ص 20 .
- تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية ، ص 141

4ـ اقتصاديات التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد أثبتت جميع الدراسات والبحوث أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من أهم مقومات نجاح العمليات التنموية التي تتبناها الاقتصادات العالمية أياً كان نوعها . فلابد أن تتظافر كافـة الجهود للانتقال الى الاقتصاد المعولم الجديد وبما يؤمن الخيارات والبدائل المتاحة التي تجعـل عملية الانتقال والوصول اكثر يسراً وتوافقاً لظروف تلك الاقتصادات ، وفي الوقت التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بـشكل خـاص الـى الانتقال الى الاقتصاد الجديد الذي يؤمن لها النهضة التنموية ، برزت الحاجـة الـى نظـام أو استراتيجية تؤمن لتلك الاقتصادات طموحاتها وبما يتلائم مع نظمها الاقتصادية والسياسية . لذلك

برزت الحاجة الى اتباع أحد النظم الثلاث الأساسية وهي (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002: 48) :

1- نظام الابتكار الوطني الذي تبنته كل من اليابان وماليزيا وغيرهما من دول جنوب شرق آسيا .

2- نظام الانتقال للاتجاه القطاعي الذي تمثله التجربة البرازيلية .

3- نظام الانتقال المدفوع بروح المبادرة الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية عموماً .

ومن خلال دور القطاع العام يتبين مدى تبني دولة الإمارات العربية المتحدة لأي من هذه النظم .

4-1-القطاع العام

يقع على عاتق القطاع العام الكثير من المهام التي يجب أن يتبناها للنهوض بالتجارة الإلكترونية التي تمثل إحدى أنشطة التجارة ضمن القطاعات التوزيعية الثلاث وهي (التجارة والمطاعم والنقل والمواصلات والمؤسسات المالية والتامين) ، فلا يمكن تنمية نشاط بمعزل عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، خاصة إذا كانت هذه الأنشطة مكملة له . إذاً لابد للقطاع العام اتباع نظام يحقق طموحات الاقتصادات المتبعة له . وبما يتلائم مع خصائصه ومؤسساته وقدراته الاقتصادية ، وبما يؤمن إشراك الجميع باستخدام المعرفة الابتكار ، لان النظام التكلولوجي والنظام الاقتصادي هما حبيسان للتكنولوجيات المسيطرة . فكلما كان التفاعل بين التكنولوجيات والمؤسسات قوياً . كلما كانت هذه العلاقة اكثر اتساقاً ويسراً (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 : 42) .

ويبدو إن دول مجلس التعاون الخليجي قد أتبعت نظام الانتقال للاتجاه القطاعي الذي مثلته التجربة البرازيلية وبنهج مرحلي وبما يتناسب مع حاجة كل نشاط وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل البنوك والمطارات والكمارك وسوق البورصة والاتصالات والمشاريع الصناعية وبعض المؤسسات

الخدمية . . الخ . ألا أن ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت(*) قد نصحت الدول العربية عموماً بتبني نظام الابتكار الوطني الذي تبنته اليابان وماليزيا مع أجراء بعض التعديلات الخاصة وبما يتناسب مع خصائص اقتصاداتها (ألا سكوا ومؤسسة فريدريش ايبرت ، 2002 : 59) .

ومما يؤكد على أهمية اختيار النظام الملائم للاقتصادات العربية بشكل عام ، برزة أهمية تعظيم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الدولية في اكتساب المعرفة والتي تعتمد على تبني الدول العربية لاستراتيجية نشطة ينبغي تنفيذها بكفاءة عالية من جهة ، وفاعلية منظومة اكتساب المعرفة المحلية خاصة على مستوى الوحدات الإنتاجية من جهة ثانية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1999 : 158) .

أما على المستوى التطبيقي لنظام الانتقال للاتجاه القطاعي المتمثل بالتجربة البرازيلية الذي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي . فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذا النظام وبشكل جدي من خلال إقامة حكومة دبي الإلكترونية لإنجاز كافة المعاملات الحكومية عبر شبكة الانترنيت (شريط الأخبار الشهري ، 2003 : 39) ، فضلاً عن إقامة نظام لتبادل المعلومات إلكترونياً (مرسال) الذي يهدف الى ربط دائرة موانئ كمارك دبي وقرية دبي للشحن ووكلاء الشحن الجوي والبحري والبري وشركات التخليص الكمركي ببعضها البعض آلياً وإلكترونياً ، وتقديم كافة الخدمات ، من تخليص إلكتروني لبعض الشركات التي تحصل على امتيازات كمركية ، ومعاملات تصاريح نقل البضائع من دناتا (شحن البريد السريع) الى وكيل الشحن الجوي ، معاملات المانيفست (قائمة البضائع الواردة) البحرية ، بوالص الشحن البحرية والجوية والبرية ، معاملات إذن البحري والجوي ، معاملات شهادات عدم ممانعة للسفن المؤجرة والبضائع المحزمة ، فضلاً عن معاملات التسهيلات المالية والحسابات الكمركية (دائرة الموانئ والكمارك دبي ، 1999 : 58) .

(*)منظمة ألمانية غير حكومية تعنى بالمساهمة في جهود التنمية في بلدان العالم العالم الثالث

أما عامل الاستثمار أو الأنفاق فيقع كذلك على عاتق الحكومة ، لأنها المصدر الرئيس لتمويل المشاريع الحكومية خاصة في الدول النفطية التي تتمتع بفوائض مالية ضخمة . فالاستثمار في تطوير بنية تحتية معلوماتية متناسقة تمنح المنطقة ميزة تنافسية هي إحدى الشروط المهمة لنشر استخدام الإنترنت ، فضلاً عن ما يحققه الاستثمار في شركات الاتصال والمعلومات من أرباح تقدر ببلايين الدولارات وهو ما حققته بورصة نيويورك ولندن عام 2000 حينما قفز ثمن السهم الواحد من 5 دولار الى 150 دولار (ياغي ، 2001 : 28) . أما الأنفاق على البحث والتطوير فما زال دون الطموح إذ قدرت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من 0.02 % في الدول العربية عام 2000 ، في ظل توجه الدول العربية الى إعادة هيكلة اقتصاداتها من خلال خفض نفقاتها ، وبما يؤدي الى خفض كفاءة التعليم من جهة والبحث والتطوير من جهة ثانية وهذا لا ينسجم مع رقي راس المال واستحقاقه في عصر كثافة المعرفة أما أعداد الكوادر المتخصصة لادارة التجارة الإلكترونية ، فهي من مهام المؤسسات التعليمية والمعاهد المتخصصة ، فضلاً عن المراكز الأساسية للمعلومات . فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي تخريج الدفعة الأولى من الطالبات المتخصصات في مجال التجارة الإلكترونية من كلية الشارقة للطالبات ، بهدف تعزيز الوعي بطبيعة اختصاصهن ، فضلاً عن تفعيل دور المرأه في دولة الإمارات في مجال التجارة الإلكترونية وتصميم المواقع الإلكترونية (شريط الأخبار الشهري ، 2003 : 39) ، وينبغي نشر التعليم الإلكتروني على كافة المستويات الدراسية وكما معمول في بعض الدول العربية مثل تونس التي ربطت جميع مدارسها الثانوية مع شبكة الانترنيت ، فضلاً عن مصر التي أعلنت عن بدء تنفيذها بربط 1000 مدرسة ثانوية بشبكة الانترنيت وبتوفير 35000 كومبيوتر (زكي ، 2002 : 22) .

2.4 القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص المكمل أو / و البديل للقطاع العام في ظل عمليات التحرر والإصلاح الاقتصادي ، ففي الوقت التي تسعى معظم الدول العربية رفع معدلات الأنفاق على برامج البحث والتطوير من جهة واقامة البنية التحتية المعلوماتية لمستلزمات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من جهة ثانية ، تبرز العقبة الكؤود أمام الحكومات العربية في تقليل نفقاتها في إطار إعادة هيكلة اقتصاداتها ، نتيجة هبوط الإيرادات الحكومية وانعدام الكفاءة وارتفاع التكاليف وتعاظم الاستنزاف المالي من خلال الدعم . . . الخ ، في ظل احتياجات هائلة لتطوير مرافق البنية التحتية مستقبلاً، إذ تشير التقديرات الى أن تطوير شبكة الاتصالات في الدول العربية يتطلب 13.2 مليار دولار خلال الفترة (1996 - 2000) (المقدسي ، 1999 : 225) ، ومن غير المرجح أن تتمكن الحكومات العربية من تمويل جميع المشاريع اللازمة لتطوير البنية التحتية مستقبلاً ، فانه الحكومات مضطرة الى الاستعانة بالاستثمار الخاص في إنشاء البنية التحتية وملكيتها كجزء من برامج الإصلاح الهيكلي القائمة ، وبذلك حدثت خصخصة في مجال خدمة الاتصالات في العالم العربي والتي انحسرت في خدمة الهاتف النقال (الخلوي) دون خدمات الهاتف الثابت نتيجة للعوائق الفنية والمؤسسية والتجارية الأكثر تعقيداً . إما أدوات القطاع الخاص في تفعيل التجارة الإلكترونية فهي كثيرة منها ، الغرف التجارية والمكاتب الاستشارية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني . . . الخ ، لذا سنركز على أداتين هما : الغرف التجارية ومنظمات المجتمع المدني .

4-2-1-الغرف التجارية

هي مؤسسات إدارية غير حكومية لتمثيل المصالح الاقتصادية الخاصة أمام السلطات الرسمية من جهة ، ولتوثيق التعاون مع دول العالم لتنمية العلاقات التجارية بينهم بهدف توسيع آفاق الفرص المتاحة للقطاع الخاص من جهة ثانية . وقد تبلور دور الغرف التجارة الخليجية اثر التطورات الكبيرة التي شهدتها البيئة الاقتصادية خلال القرن الماضي والتي انعكست إيجاباً على نشاط الغرف وتنظيمها وبالأخص مع البيئة التكنولوجية والمعلوماتية التي تعمل في ظلها ،

لمواجهة المتطلبات المستجدة في ظل تنامي المناخ التنافسي نتيجة للتوسع في اللامركزية الإقليمية (الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية ، 1999 : 46) . ويمكن تحديد أدوار الغرف التجارية في مجال التجارة الإلكترونية بالأمور التالية:

1- السعي لدى الجهات الرسمية لتطوير الشبكات الهاتفية .

2- توفير مستشارين للمساعدة في رسم استراتيجيات وسياسات التجارة الإلكترونية .

3- إقامة البرامج والندوات التدريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية .

4- أيجاد مكتبة خاصة لمنشورات التبادل الإلكتروني (دراسة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية ، 1999 : 67) .

5- أعداد البحوث حول انعكاسات التجارة الإلكترونية على الاقتصاديات الوطنية قطاعياً (التونسي ، 2000 : 35) .

6- تعزيز دور الاستثمار وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية .

7- الاستفادة من برامج واتفاقيات منظمات المجتمع المدني العربية والإقليمية بما يدعم تطوير التبادل الإلكتروني .

8- تبادل الوفود والزيارات وتشجيع المعارض لتطوير التبادل الإلكتروني .

4-2-2- منظمات المجتمع المدني

وهي المنظمات الطوعية التي تشغل الحيز العام الواقع بين الأسرة والدولة ، تلبي احتياجات أعضائها أو مجموعاتها ، وتعمل على أساس الاحترام وقبول الآخرين والتسامح والحكم السليم ، وتراعي التنوع والاختلاف . وتسري على هذه المنظمات قواعد سلوك أخلاقية تستند الى الثقة والمعاملة بالمثل والحوار السياسي ، وتشمل مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية ، والنوادي الاجتماعية ، والأحزاب السياسية ، والنقابات المحلية ، والرابطات والاتحادات المهنية ، والتجمعات الاجتماعية والدينية ، ووسائط

الأعلام بما فيها الصحافة (ألا سكوا ، 2002 : 131) . هدفها توفير خدمات الرعاية والإغاثة ودعم أهداف التنمية والضغط من اجل توفير الفائدة وحقوق المواطنين بشكل عام .

ونتيجة لخفض الأنفاق على الخدمات العامة التي توفرها الدولة ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عمليات الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي مما اثر سلباً على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، فقد نشأة منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لتطالب بالحقوق الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة ، إذ بلغ عددها حوالي 327 منظمة عام 1996 (ألا سكوا ، 2001 ، 25) . وقد تبلور دورها بالتجارة الإلكترونية من خلال :

1- حشد الموارد وتكوين الشراكات وبما يتناسب مع اتجاهات التجارة الإلكترونية .

2- ترويج مفهوم التجارة الإلكترونية من خلال ورشات العمل وإبراز إيجابياتها .

3- تشخيص الأخطاء التي قد يقع بها القطاع الخاص اثر استخدمه للتجارة الإلكترونية وبما يتعارض مع العادات والتقاليد .

4- التعرف على مدى نجاح استخدام التجارة الإلكترونية من خلال الأوساط الاجتماعية التي تنتشر بها وسبل تعزيز نشرها بالأوساط الاجتماعية الأخرى .

5. الاستنتاجات والتوصيات

5-1. الاستنتاجات

أن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل أليه " هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي " من عدم تمكن البنى التحتية للمعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي من ادخال التجارة الإلكترونية بشكل عام ، باستثناء حالة دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة أمارة دبي التي أحرزت تقدماً من خلال إدخال التجارة الإلكترونية في تعاملاتها التجارية ، فضلاً عن إقامة الحكومة الإلكترونية ونظام تبادل المعلومات .

أما الاستنتاجات الفرعية فيمكن إيجازها بالآتي :

1- عُدت التجارة الإلكترونية من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي ، إحدى أهم المتغيرات الخارجية الدولية التي ينبغي التفاعل معها لجني ثمارها لرفع معدلات نموها الاقتصادي .

2- تركز التجارة الإلكترونية في دراسة حالة : الإمارات العربية المتحدة في صادراتها على التجارة الإلكترونية الجزئية لقصور إنتاج السلع غير الملموسة فيها والمتمثلة بالبرمجيات، وتركز وارداتها على كلا من التجاريتين الالكترونيتن البحتة والجزئية .

3- لقد أسهمت التجارة الإلكترونية بتغيير أهمية القطاعات الاقتصادية الثلاث ، بتصدر قطاع الخدمات على كلاً من القطاعين الإنتاجي والتوزيعي .

4- نتيجة للدعم والتشجيع الذي توليه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للتجارة الإلكترونية ، فقد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بمؤشر الحصول على الانترنيت من خلال ارتفاع عدد المستخدمين والمشتركين في الانترنيت لكل 1000 نسمة لعام 2000 ، حينما بلغت 166,9 مستخدم و 66,8 مشترك على التوالي ، فضلاً عن بلوغ عدد الوسطاء لكل 1000 نسمة لعام 1998 حوالي 6,07 وسيط ، وبلوغ عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة لعام 1997 حوالي 84 حاسوب .

5- لقد اقترب مؤشر خطوط الهاتف المستخدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ 404 خط لكل 1000 نسمة ، من ماحققتة الدول المتقدمة والذي تراوح بين 500 - 600 خط لكل 1000 نسمة ، مما يعكس تطور قطاع الاتصالات في الدولة وما ينتج عنه من سهولة الاتصال بالانترنيت .

6- لم يحظى البحث والتطوير بالاهتمام الكافي من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام ، فلم يتجاوز نسبة الأنفاق على البحث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عموماً نسبة 0,2 % بما حقق على مستوى العالم والبالغ 1,4 % .

7- تمتع سكان الإمارات والبحرين وقطر والكويت بدرجة عالية من التنمية البشرية نتيجة لبلوغهم قيمة اكثر من 0,800 وتمتع سكان السعودية وعُمان بدرجة متوسطة لبلوغهم قيمة اقل من 0.800 في دليل التنمية البشرية لعام 1999 لا يعكس بتاتاً مستوى الرفاه الاقتصادي ولكن يعكس تحقق العدالة بإتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع كافة والاستدامة في التنمية بتامين قدرات وطاقات وموارد لأجيال المستقبل ، ونشر الديمقراطية وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة وتفعيل القدرة البشرية بالاعتماد على النفس ، فضلاً عن تهيئة المناخ السياسي وتامين حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الوطني الشخصي والعام .

8- يبدو أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد تبنوا نظام الانتقال للاتجاه القطاعي المتمثل بالتجربة البرازيلية ، وبنهج مرحلي وبما يتناسب مع حاجة كل نشاط وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى بعض الأنشطة الاقتصادية مثل البنوك والمطارات وبعض الأنشطة الخدمية . . الخ وهو ما نفذته فعلا دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إقامة حكومة دبي الإلكترونية لإنجاز كافة المعاملات الحكومية عبر شبكة الانترنيت ، فضلاً عن إقامة نظام لتبادل المعلومات إلكترونياً " مرسال " .

9- في ظل الاحتياجات الهائلة لتطوير مرافق البنى التحتية للمعلومات مستقبلاً ، فمن غير المرجح أن تتمكن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من تمويل جميع مرافقها ، ولذلك استعانة بالاستثمار الخاص في إنشائها عبر برامج الإصلاح الهيكلي القائمة بواسطة خصخصة خدمات الاتصالات .

10- تعد الغرف التجارية من الأدوات المهمة للقطاع الخاص ، وقد تبلور دورها اثر التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تعمل في ظلها ، لمواجهة المتطلبات المستجدة ومن بينها خدمات التجارة الإلكترونية ، في ظل تنامي المناخ التنافسي نتيجة للتوسع في اللامركزية وشيوع عمليات الخصخصة .

11- لقد نشأت منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لخفض الأنفاق على الخدمات العامة التي توفرها حكوماتها ، وقد تبلور دورها بالتجارة الإلكترونية من خلال حشد الموارد وتكوين الشراكات وترويج مفهومها وتشخيص الأخطاء التي قد يقع بها القطاع الخاص لسوء استخدامها والتعرف على مدى انتشار مفهومها بالأوساط الاجتماعية .

2.5 التوصيات

بعدما استعرضت المباحث السابقة اقتصاديات التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وبعد تقييم الأداء الأولي لهذه التجارة ، فلا يمكن عد هذا البحث تقييماً شاملاً لاقتصاديات التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي ، كونه كان تقييماً محدوداً لعدم توافر المصادر والبيانات التي تتناول هكذا موضوع . وفيما يأتي أورد بعض التوصيات التي يمكن إيجازها بالآتي :

1- نتيجة لاقرار حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية التجارة الإلكترونية ، فينبغي إصدار التشريعات واليات التي تحكم تعاملاتها .

2- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد النقدي الخليجي والقطاع الخاص بكل أدواته ، لدعم وبلورة استراتيجية كتلوية تضمن حقوقها لخصائص ونتاجات التجارة الإلكترونية ، ولحين اكتمال دول المجلس لإصدار التشريعات الخاصة بها .

3- تحفيز القطاع الخاص في الاستثمار في البنى التحتية للمعلومات من خلال التسهيلات الضريبية والحوافز والدعم والقروض .

4- العمل على ترويج المفاهيم الحديثة للمعلومات ومن ضمنها التجارة الإلكترونية على أوسع نطاق في المجتمع وبخاصة نطاق رجال الأعمال ، من خلال مختلف وسائل الأعلام فضلاً عن إقامة المؤتمرات والندوات وبدعم من القطاعين العام والخاص .

5- إدخال المناهج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التعليمية والتربوية وابراز منافعها ، وبما يؤمن التحاقهم بمؤسسات الأعمال عند تخرجهم .

6- استحداث مراكز تقنية تعنى باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات الصناعية والخدمية والتجارية وبما يؤمن الحد الأدنى من اكتساب المعرفة بهذه المجالات .

7- استحداث وحدة للانترنيت في كل دوائر القطاع العام للتواصل مع العالم الخارجي ، وبما يؤمن اكتساب المعرفة والتعامل معها ، مع إمكانية التوسيع لتشمل القطاع الخاص .

8- تنظيم الاستفادة من الجامعات ومراكز البحوث العلمية والإنسانية في رصد كافة مستجدات العلوم التكنولوجية والإدارية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية .

9- السعي الى أجراء التغييرات في البنى الأساسية للقطاع العام وبما يؤهلها لمواكبة التغيير في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية .

قائمة الهوامش والمصادر

الكتب :

1- ثكار ، مهراج (2001). "برامج التجارة الإلكترونية باستعمال اوراكل8i والجافا من الصفر" الدار العربية للعلوم ، لبنان .

الدوريات :

2- التونسي ، حافظ (2000). "البلاد العربية والتجارة الإلكترونية الفرص المتاحة وإمكانات التطوير" مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد (357) ، حزيران ، 2000 ، ص35 .

3- تاجري ، وفاء (2002). "حديث التجارة الإلكترونية" الموقع : الجريدة المغربية .

4- الحرك ، هشام محمد (2004). "أساسيات التجارة الإلكترونية" الموقع : شبكة النبأ المعلوماتية ، ص ص 1-3 .

5- رشيد ، ثائر محمود وعبد الوهاب ، ميس صاحب (2002). "التجارة الإلكترونية أداة للمنافسة الدولية في الأسواق العالمية" دراسات اقتصادية ، العدد (15) ، بغداد ، العراق ، ص ص 93-96 .

6- زكي ، نجوى (2002). "الانترنيت" مجلة أخبار النفط والصناعة ، وزارة النفط والثروة المعدنية ، العدد (376) ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 23 .

7- السنيدي (2004) "ندوة التسويق الإلكتروني" الموقع : السنيدي .

8- شريط الأخبار الشهري (2003). "دولة الإمارات تخرج الدفعة الأولى من الطالبات المواطنات المتخصصات في مجال التجارة الإلكترونية منصف العام الحالي" مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد (388) ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 22-39 .

9- عساف ، نزار ذياب (2003). "مشاكل نقل التكنولوجيا وتطويعها في الدول العربية" مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (17) ، بغداد ، العراق ، ص 118 .

10- ياغي ، حسن (2001). "تكنولوجيا المعلومات القوة الدافعة للثورة الاقتصادية في العالم" مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد (301) ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 28

أوراق الندوات والمؤتمرات :

11- أبو علي ، سلطان ، (2002). "مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى الأساسية في الدول العربية: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التنظيم والتمويل" ورقة مقدمة الى الندوة السنوية المشتركة (الثالثة عشر) للآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية للفترة من (23-24)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، الكويت ، ص 43 .

12- الشناوي ، عبير واخرون (1999). "القدرة التنافسية لهيكل الصناعة العربية" وقائع ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية للفترة من (11-12)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، الكويت ، ص 149

13- العياش ، نعمات (1999). "التجارة الإلكترونياً: أداة للمنافسة في الأسواق العالمية" سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل ، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية للفترة من (5-7) ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد (5) ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 98-99 .

14- المقدسي ، سمير (1999). "دور القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية إطار للربط بين مقاييس منافع الخصخصة والخصائص الكامنة في البنية التحتية وتدابير الخصخصة" وقائع ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية للفترة من (11-12)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، الكويت ، ص 225 .

15- الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن (2002). "التنمية البشرية في دولة الإمـارات : إنجـازات الماضي وتحديات المستقبل" ورقة عمل مقدمة الى مركز البحوث والتوثيق لمجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات ، العدد (91) ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 131 .

16- هيئة التحرير(1999). "التجارة الكترونياً ودور الغرف العربية في استخدامها" دراسـة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية للفترة من (13-15) ، الاتحـاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية ، باريس ، فرنـسا ، مجلـة العمران العربي ، لبنان ، العدد (41) ، ص ص 66-67 .

17-هيئة التحرير(1999). "الغرف العربية أمام تحديات القرن الحادي والعـشرين" دراسـة مقدمة الى الندوة العاشرة لمديري الغرف العربية للفترة من (13-15) ، الاتحـاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية ، باريس ، فرنـسا ، مجلـة العمران العربي ، لبنان ، العدد (41) ، ص 46 .

التقارير والنشرات :

18- دائرة الموانئ والكمارك دبي (1999). "مرسال: خطوة رائدة نحو بيئة عمل مميكنة بلا أوراق" مجلة العمران العربي ، الاتحاد العام لغرف التجارة والـصناعة والزراعـة للبلاد العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 58 .

19- تقرير التنمية البشرية (2001). " التوظيف لتقنيات الحديثة لخدمة التنميـة البـشرية" ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك.

المنظمات الدولية والإقليمية :

20- ألا سكوا ، مؤسسة فريدريش ايبرت (2002). "استعراض الاستراتيجيات والـسياسات الصناعية : الأعداد للقرن الحادي والعشرين" الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ص 6-48 .

21- ألا سكوا (2002). "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا 2000-2001 " الأمم المتحدة ، نيويورك .

22- ألا سكوا (2001). "تطبيقات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان ألا سكوا : تحليل النتائج " الأمم المتحدة ، نيويورك .

23- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، واخرون (1999). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 134-158 .

القنوات الفضائية :

24- قناة أبو ظبي الفضائية (2004). "النشرة الاقتصادية" يوم السبت 2004/12/25 .

شبكة الانترنيت :

25- النبأ هذا اليوم (2004). "رقم اليوم" الموقع : شبكة النبأ المعلوماتية .

Economies of Electronic Trade in GCCs
(A case study of U.A .E)

Abstract

Electronic Trade is considered as one of globalize economy axis, which has been widely used after informational and technological revolution, and the appearance of international economic relations, which are characterized by knowledge and innovation. International economies have invested all available opportunities in industry, agriculture, commerce, services, etc, in addition to providing the best ways for alternate opportunity production, facilitating commercial exchange, providing goods that have never been available, and increasing capital efficiency and productivity. Due to its advantages, GCCs have adopted electronic trade in their commercial exchange to raise the economic development level of their economies.